خلال كلمته الافتتاحية للمؤتمر المهني الدولي السادس لمهنة المحاسبة والمراجعة

الروضان: تطوير البنية التشريعية للقوانين الاقتصادية يجلب المزيد من التدفقات النقدية

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان أهمية تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي بما يعود بالرخاء على المواطنين ودعم المشروعات الصغيرة وتشجيع للاستثمار لجلب المزيد من التدفقات النقدية المحلية والأجنبية.

جاء ذلك في كلمة للروضان أمس الأربعاء في افتتاح المؤتمر المهني الدولي السادس لمهنة المحاسبة والمراجعة والمعنون (تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة) الذي يستمر يومين وتنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبالتعاون مع عدة جهات حكومية.

وقال الروضان إنه في إطار برنامج الوزارة للاصلاح التشريعي فقد أعدت قانون تنظيم مزاولة مهنة مراقبي الحسابات «إيمانا منا بأهمية الدور الذي يقوم بقطاع مراقبي الحسابات كامين لتوافر المعلومات المالية التي تعكس واقع الشركات و كمراقب لالتزام الشركات بالقوانين ذات الصلة».

وأوضح أن مشروع القانون الجديد يأتي لوضع الاطار القانوني السليم الذي يواكب أفضل الممارسات العالمية لاسيما السماح للترخيص للشركات المهنية للمحاسبين لمزاولة مهنة مراقب الحسابات.

وذكر أن مشروع القانون الجديد ينظم عملية الأعمال الاستشارية بحيث تلزم مراقبي الحسابات باتباع قواعد السلوك واداب المهنة والقواعد والمعايير ذات الصلة.

واشار إلى أن المشروع يأتي في ظل ما شهده الاقتصاد الكويتي من تطور كبير على مدار السنوات الماضية وتقدما ملحوظا في تحسين بيئة الأعمال.

وبين أن الحكومة الكويتية أصدرت بالتعاون مع مجلس الأمة العديد من القوانين المالية والاقتصادية والإستثمارية وذلك ضمن استراتيجيتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي.

ولفت إلى أن رعاية وزارة التجارة والصناعة الكويتية لمثل هذه المؤتمرات والفعاليات تأتي نظرا لدورها في إثراء ورقي أدوات وأدبيات مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير أساليبها لمواكبة كافة التحديثات والمستجدات التي تضمن مسايرة التطورات العالمية الراهنة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

خالد الروضان

وقال إن هذا المؤتمر أخذ على عاتقه تشخيص تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة من قبل القائمين عليها في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى والمهتمين بالمهنة ومعدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات والأكاديميين والجهات الحكومية ذات الصلة.

ودعا الروضان إلى وضع الخطط المستقبلية التي من شانها مواجهة التحديات ومواكبة الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية بما يسهم في جعل المهنة احدى الأدوات المساعدة والمعينة لمتخذي القرارات الاقتصادية.

وأكد مشاركون في أعمال وجلسات المؤتمر أهمية ودور مهنة المحاسبة في مكافحة الغش والفساد.

وأشار هؤلاء المشاركون إلى أثر تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة على كفاءة الأنظمة الرقابية الداخلية موضحين أن هناك العديد من التحديات والتطلعات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة.

من جهته قال رئيس قطاع الرقابة المالية على الوزارات والادارات الحكومية في جهاز المراقبين الماليين بدر الحماد إن من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة هي كسب ثقة العملاء وتقبل ملاحظاتهم والعمل على معالجتها.وشدد الحماد على أهمية تأهيل المخرجات التعليمية بما يواكب التغييرات في سوق العمل إضافة إلى تطوير المحتوى العلمي الذي يناسب العمل في القطاع العام مشيرا إلى أهمية المحافظة على الكوادر البشرية.

بدورها أكدت أستاذة المحاسبة بجامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين الدكتورة نادية الشريدة أهمية تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة المؤسسية مبينة أن حوكمة المؤسسات تهدف لوضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية.

وأوضحت أن تطبيق حوكمة المؤسسات يحتاج إلى مقدمات لضمان نجاح عملية الحوكمة المؤسسية مثل تحقيق فصل للملكية عن الإدارة في البنوك ووقف تدخل الإدارة في تعيين المدققين الخارجيين وإعلانهم لتقاريرهم.

وذكرت أن تطبيق المعايير ومبادئ الحوكمة يعتبر نقطة مرجعية لصانعي السياسات عند إعدادهم للاطر القانونية والتنظيمية للحوكمة.

بدوره قال رئيس قسم المحاسبة في جامعة بني سويف المصرية الدكتور بدر ارسانيوس إن تجاهل الفساد له آثار سلبية على مهنة المراجعة.

وأضاف ارسانيوس أن ظاهرة انتشار الفساد المالي في المجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء يؤدي إلى خسائر جسمية على المستوى القومي وتدني مستوى المعيشة وإعاقة التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية.

وعلى هامش المؤتمر افتتح وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان المعرض المصاحب للمؤتمر المهني الدولي السادس لمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتفقد الروضان أرجاء المعرض الذي يشارك به نحو 13 جهة حكومية ومن القطاع الخاص واطلعت على اخر اصدارات الكتب والتقارير الاقتصادية المتنوعة التي أصدرتها الجهات المشاركة.

ويبحث المؤتمر العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العملي والحلول المقترحة لها ويعد حدثا مهنيا هاما يلتقي فيه القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة والمهتمين بالمهنة.

وتتضمن محاور المؤتمر محاسبة الضريبة والزكاة وتطبيقها والحوكمة والتدقيق الداخلي في القطاعين العام والخاص إضافة الى المراجعة ودورها في مكافحة الغش والفساد.

ويتناول المؤتمر كذلك الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وجودتها وعلاقتها بتطور الاسواق الناشئة إضافة إلى تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة وعلاقتها بالاخرين.

ويشارك جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تنظيم المؤتمر كل من قسم المحاسبة في جامعة الكويت واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

وأشهرت جمعية المحاسبين الكويتية عام 1973 من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الكويتية بهدف تنمية الثقافة والخبرة في ميدان المحاسبة ورفع المستوى المهني للأعضاء والتأكد من الترخيص على المستويات الفنية إضافة إلى المساهمة في النهضة الاقتصادية.

الرشيدي: «أوبك» ستجتمع مع المنتجين من خارج المنظمة لبحث آلية التعاون على المدى البعيد

وصل الى العاصمة النمساوية فيينا وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس بخيت الرشيدي للمشاركة في اعمال المؤتمر الوزاري السنوي ال175 لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) اليوم.

وقال الوزير الرشيدي في تصريح مقتضب لدى وصوله الى فيينا ان وزراء المنظمة سيناقشون أوضاع الاسواق والعرض والطلب وكيفية التعامل معها بما يخدم استقرار الاسواق.

واشار الى ان الوزراء سيقيمون في اجتماعهم الوزاري التوازن الحاصل في اسواق النفط العالمية لأن أي هزة فيها تحتاج الى بعض الوقت لقياس مدى فعالياتها وهذا هدف دائم تحرص (أوبك) وبقية الدول المنتجة على تحقيقه من خلال لجنة مراقبة الانتاج التي ستجتمع ظهر يوم غد الاربعاء في مقر المنظمة.

وفيما يتعلق بالاجتماع الوزاري المرتقب بين الدول المنتجة من داخل وخارج (أوبك) يوم الجمعة القادم قال الوزير الرشيدي ان هناك اجتماعا خاصا مع المنتجين من خارج المنظمة لبحث آلية التعاون على المدى البعيد معربا عن امله في ان يتوصل الجانبان الى اتفاق بهذا الخصوص.ومن المقرر ان تعقد اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بمراقبة السوق النفطية اجتماعا مغلقا في مقر المنظمة يضم وزراء نفط كل من الكويت والسعودية والجزائر وفنزويلا من داخل (أوبك) اضافة الى وزيري روسيا وعمان من خارجها.

وينتظر ان ترفع اللجنة الوزارية تقريرها الخاص بأوضاع السوق النفطية العالمية الى الاجتماع الوزاري المشترك للدول المنتجة من داخل وخارج المنظمة.

يذكر ان تأسيس اللجنة الوزارية المشتركة للمنتجين تم في اعقاب قرار المؤتمر الوزاري ال171 الذي عقدته (أوبك) في 30 نوفمبر 2016 واعلان التعاون الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الوزاري المشترك مع الدول غير الاعضاء في المنظمة.

هذا وينتظر ان تنطلق اعمال المؤتمر الوزاري ال175 صباح الخميس للنظر في اساسيات السوق من العرض والطلب ومدى حاجة المنظمة لاجراء تعديلات على معدلات الانتاج من عدمها.وكان في استقبال الوزير الرشيدي والوفد المرافق له في مطار فيينا الدولي سفير دولة الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي واركان السفارة الكويتية اضافة الى عدد من كبار المسؤولين في السكرتارية العامة لمنظمة (أوبك).

بخيت الرشيدي يصل إلى فيينا للمشاركة في اجتماعات «أوبك»

«العام» يواصل ارتفاعاته رغم تباين مؤشرات البورصة

جلسة متباينة لمؤشرات البورصة

انهت بورصة الكويت تعاملات أمس الأربعاء على ارتفاع المؤشر العام 7ر12 نقطة ليبلغ مستوى 6ر5153 نقطة بنسبة ارتفاع تبلغ 25ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 6ر128 مليون سهم تمت من خلال 5059 صفقة نقدية بقيمة 7ر26 مليون دينار كويتي (نحو 11ر88 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4723 نقطة وبنسبة انخفاض 05ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر60 مليون سهم تمت عبر 2239 صفقة نقدية بقيمة 15ر4 مليون دينار (نحو 69ر14 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 9ر20 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر5389 نقطة وبنسبة ارتفاع 39ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر68 مليون سهم تمت عبر 2820 صفقة بقيمة 6ر22 مليون دينار (نحو 38ر74 مليون دولار).

وكانت شركات (إيفا فنادق) و(باكو) و(أولى تكافل) و(يونيكاب) و(أصول) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(أهلي متحد) و(الدولي) و(بنك وربة) و(أعيان) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المساكن) و(أسمنت خليج) و(صلبوخ) و(المستثمرون) و(العقارية).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الصناعات الوطنية) بشأن شراء عقار مقابل حصة نقدية وحصص عينية وإفصاح عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة (سنرجي القابضة) علاوة على إفصاح من شركة (الخليج للكابلات و الصناعات الكهربائية) بشأن ترسية مناقصة على إحدى الشركات التابعة.كما تابع المتعاملون إفصاح من بنك وربة بشأن معلومات جوهرية عن أي تغيير مؤثر يطرأ على هيكل رأسمال البنك وكذلك إيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي على أسهم بنك برقان.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«نفط الكويت»: 2.4 مليار دولار...تعويضات الغزو العراقي لتأهيل تربة الكويت

قال مدير مجموعة تأهيل التربة في شركة نفط الكويت منصور الخارجي أمس الأربعاء إن التعويضات الناجمة عن خسائر الغزو العراقي لتأهيل تربة الكويت تقدر بنحو 2ر4 مليار دولار أمريكي.

وأوضح الخارجي في تصريح للصحفيين على هامش افتتاح مؤتمر (تأهيل التربة الكويتية الملوثة) الذي تنظمه شركة نفط الكويت أن تلوث التربة في الكويت يعتبر من أكبر الكوارث البيئية على الكوكب بسبب مخلفات الغزو العراقي إضافة إلى عمليات الشركة منذ تاسيسها.

وأضاف أن عمليات التلوث تعتبر فريدة من نوعها وعادة يكون من الصعب معالجتها بسبب التراكم الزمني وتأثير العوامل الجوية مع بقاء المواد الثقيلة.

وذكر أن مساحة التلوث تقدر بنحو 114 كيلومترا مربعا كمسطح و 26 مليون مترا مكعبا مبينا أن عملية تأهيل التربة ستبدأ في شمال الكويت بسبب احتواء المنطقة على مصادر المياه.

وأشار إلى معالجة مساحة من التربة بتكلفة تقدر بنحو 20 مليون دينار كويتي (نحو 66 مليون دولار أمريكي) وسوف تزيد هذه التكلفة إلى 50 مليون دينار (نحو 165 مليون دولار) مع زيادة معالجة مساحات أكبر من التربة.

وتوقع أن تنتهي عمليات تأهيل التربة في الكويت خلال فترة زمنية تقدر بنحو 10 سنوات «وقد تزيد على ذلك».

«التأمينات» تفوز بجائزة أفضل شراكة إستراتيجية في 2018

اعلنت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية أمس الاربعاء عن تكريمها كاحد مؤسسي كيان (التحالف كابيتال كونسنتاليشن) حيث تم منحها جائزة افضل شراكة استراتيجية لعام 2018.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي ان شريكيها في الجائزة هما صندوق الاسكا الدائم ومؤسسة نظام التقاعد للسكك الحديد البريطانية تحت ادارة واشراف شركة (وفرة نيويورك).

واضافت ان الجائزة تمثل تقديرا لخطة الشراكة الاستراتيجية التي تعكس مشروع التحالف بما يساهم في تحفيز استثماري ودعم تشغيلي لفرق واعدة من مدراء الاستثمار الذين يتمتعون بخبرات استثمارية وسجل حافل من الأداء التنموي ما يخلق جيلا جديدا ومبتكرا في مجال قطاع الملكيات الخاصة والأصول البديلة الأخرى.